

مقتل 912 مدنياً في أيلول 2017

الحلف السوري - الروسي يتفوق على
بقية الأطراف في قتل المدنيين

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 2 تشرين الأول 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات.

أولاً: مقدمة.

يشمل التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط الذين قتلوا على يد الجهات السبع الرئيسة الفاعلة في سوريا، وهم:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- القوات الروسية.
- قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني).
- التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- فصائل المعارضة المسلحة.
- قوات التحالف الدولي.
- جهات أخرى.

شهدت مدينة الأستانة عاصمة كازاخستان على مدار يومين (3 - 4 أيار / 2017) الجولة الرابعة من المفاوضات بين ممثلين عن روسيا وتركيا وإيران كدولٍ راعيةٍ لاتفاقٍ أنقرة لوقف إطلاق النار، واتفقت الدول الثلاث على إقامة أربعة مناطق لخفض التصعيد على أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 6 أيار / 2017، وحدد الاتفاق 4 مناطق رئيسة لخفض التصعيد في محافظة إدلب وما حولها (أجزاء من محافظات حلب وحماة واللاذقية)، وشمال محافظة حمص، والغوطة الشرقية، وأجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة جنوب سوريا، على أن يتم رسم حدودها بدقة من قبل لجنة مختصة في وقت لاحق.

ويشمل الاتفاق وقف الأعمال القتالية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية وعودة الأهالي النازحين إلى تلك المناطق.



وأُسفرت مباحثات واسعة بدأت في أيار/ 2017 في العاصمة الأردنية عمّان بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والأردن، عن إعلان كل من الرئيسين الأمريكي والروسي على هامش قمة دول الاقتصاديات العشرين الكبرى في هامبورغ التّوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا، في محافظات درعا والقنيطرة والسويداء، على أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الأحد 9/ تموز/ 2017. نصّ اتفاق الجنوب السوري على السماح بدخول المساعدات الإنسانية، إضافة إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة (قوات النظام السوري وحلفاؤه من جهة، وفصائل في المعارضة المسلحة من جهة ثانية) على أن يقع أمن هذه المنطقة على عاتق القوات الروسية بالتنسيق مع الأمريكيين والأردنيين.

ثمّ عُقدت في تموز وآب 2017 اتفاقيات محلية أخرى، كاتفاق الغوطة الشرقية بين فصائل في المعارضة المسلحة فيها من جهة، وأفراد من الجانب الروسي من جهة ثانية، واتفاق مُشابه مع فصائل في المعارضة في ريف حمص الشمالي، لكنّ هذه الاتفاقيات لم تُنشر نصوصها الرسمية على مواقع للحكومة الروسية، كما لم تنشرها فصائل المعارضة المسلحة، عدا فصائل فيلق الرحمن الذي نشر نصّ الاتفاق على موقعه الرسمي، ووردَ في نهايته توقيع لزامن روسي لكن دون ذكر الاسم الصريح، وفي ذلك خلل كبير، ويبدو أنّ كلّ ذلك يساعد الطرف الضامن الروسي في سهولة التخلص من أي التزامات أو تبعات قانونية أو سياسية لاحقة.

يوم السبت 22/ تموز/ 2017 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن توقيع اتفاق لخفض التّصعيد في الغوطة الشرقية في ختام المفاوضات بين أفراد عسكريين روس من جهة، وبين فصائل جيش الإسلام من جهة ثانية، في العاصمة المصرية القاهرة، على أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ في الساعة 12:00 من اليوم ذاته. ويوم الأربعاء 16/ آب/ 2017 وقّع ممثل عن فيلق الرحمن وممثل عن الحكومة الروسية في مدينة جنيف اتفاقاً ينصُّ على انضمام فيلق الرحمن إلى منطقة خفض التّصعيد في الغوطة الشرقية، على أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 21:00 من يوم الجمعة 18/ آب/ 2017.

الإثنين 31/ تموز/ 2017 في العاصمة المصرية القاهرة تمّ توقيع اتفاق لخفض التّصعيد في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي بين فصائل في المعارضة المسلحة في المنطقة والنظام السوري ممثلاً بالحكومة الروسية كطرف ضامن للنظام السوري على أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الخميس 3/ آب/ 2017. وعقب دخول الاتفاق حيّز التنفيذ انعقد اجتماعان بين لجنة ممثلة للفعاليات العسكرية والمدنية في منطقتي ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي ومبعوث روسي في خيمة مُعدّة للقاء في منطقة محايدة قرب معبر الدار الكبيرة في قرية الدار الكبيرة بريف محافظة حمص الشمالي؛ لمناقشة بنود اتّفاق القاهرة لخفض التّصعيد، التي أبدت بعض فصائل المعارضة تحفّظها عليها.



شملت أهم بنود الاتفاقيين الأخيرين وقف جميع الأعمال القتالية بين الأطراف المتنازعة في المناطق المذكورة - عدا المناطق التي يوجد فيها تنظيم داعش أو هيئة تحرير الشام - والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق والإفراج عن المعتقلين - محل اهتمام كل طرف -.

ومنذ دخول هذا الاتفاقيات حيز التنفيذ شهدت المناطق المشمولة بهذه الاتفاقيات تراجعاً ملحوظاً وجيداً نسبياً في معدّل القتل، مقارنة مع الأشهر السابقة منذ آذار 2011 حتى الآن.

وقد لاحظنا انعكاس هذه الاتفاقيات على الأمور المعيشية للمدنيين في معظم المناطق التي شملتها حيث أقبل المرضى على عيادة المشافي والنقاط الطبية، كما التحق العديد من الأطفال بمدارسهم التي منعهم أهلهم من الالتحاق بها خوفاً من الموت بسبب القصف المتكرر للمدارس، والمشافي أيضاً، كما ازداد نشاط الحركة التجارية في الأسواق، إضافة إلى ترميم الورشات الخدمية للعديد من خدمات البنية التحتية، لكن على الرغم من كل ذلك فإن الخروقات لم تتوقف، وبشكل رئيس من قبل النظام السوري، الذي يبدو أنه المتضرر الأكبر من استمرار وقف إطلاق النار، وخاصة جرائم القتل خارج نطاق القانون، والأفطع من ذلك عمليات الموت بسبب التعذيب، وهذا يؤكد بقوة أن هناك وقفاً لإطلاق النار فوق الطاولة نوعاً ما، أما الجرائم التي لا يمكن للمجتمع الدولي - تحديداً للجهات الضامنة للاتفاقيات - أن يلحظها فهي ما زالت مستمرة لم يتغير فيها شيء.

مع نهاية الجولة السادسة من المفاوضات في العاصمة الكازخية أستانة التي انعقدت على مدار يومين (14 - 15 / أيلول/ 2017) تمّ الإعلان عن تثبيت منطقة خفض التصعيد في محافظة إدلب وما حولها مع الإقرار بنشر قوات عسكرية (روسية، تركية، إيرانية) لمراقبة الاتفاق، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية.

في 19/ أيلول بدأت قوات الحلف السوري - الروسي حملة عسكرية مكثفة على محافظة إدلب إثر إعلان هيئة تحرير الشام مدعومة بعدد من فصائل في المعارضة (الحزب الإسلامي التركستاني، وجيش العزة، وجيش النخبة) عن معركة أطلقت عليها اسم "يا عباد الله اثبتوا" في شمال شرق محافظة حماة فاستولت على عدة قرى استعادت قوات النظام السوري مدعومة بالقوات الروسية السيطرة عليها في اليوم ذاته. وقد أصدرنا [تقريراً](#) يوثق أبرز الانتهاكات في الأسبوع الأول من الحملة، ثم وسّعت هذه القوات حملتها فشملت ريفي محافظة حلب وحماة، والغوطة الشرقية بريف دمشق.



لاحظنا في هذا الشهر ارتفاعاً في حصيلة الضحايا المدنيين على يد قوات الحلف السوري الروسي لم يتم تسجيله منذ دخول اتفاق خفض التصعيد حيّز التنفيذ في 6/ أيار/ 2017، فاحتلت قوات النظام السوري المرتبة الأولى في قتل المدنيين في هذا الشهر في حين جاءت القوات الروسية في المرتبة الثانية، وانخفضت حصيلة الضحايا المدنيين على يد قوات التحالف الدولي إلى أقل من النصف مقارنة بشهر آب الفائت. يتوجب على الضامن الروسي الالتزام بالاتفاقات المبرمة والضغط جدياً على حليفه النظامين السوري والإيراني لوقف جميع أشكال القتل والقصف والتعذيب حتى الموت داخل مراكز الاحتجاز، وبدء الإفراج عن المعتقلين وهو الملف الذي لم يطرأ عليه أي تحسّن ملموس.

نطمح في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن يتم الالتزام بنود اتفاقات إنشاء مناطق خفض التصعيد في سوريا، ثم البناء عليها في تحقيق عملية سياسية تُنصف الضحايا وتحقق لهم العدالة، ومحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات، وفي مقدمتهم المتسبب الرئيس في كل ما آلت إليه الأوضاع في سوريا وهو النظام الحاكم الحالي، المرتكب الرئيس لقرابة 90% من الانتهاكات بحق الشعب السوري.

منهجية:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأطراف السبع الرئيسة في سوريا.

نتمكن إلى حد بعيد من توثيق الضحايا المدنيين الذين يقتلون على يد أطراف النزاع في سوريا، أما الضحايا المسلحون فهناك قسمان:

- الضحايا من المعارضة المسلحة: تواجهنا صعوبات إضافية لأن أعداداً كبيرة تُقتل على جبهات القتال وليس داخل المدن، ولانتمكن من الحصول على تفاصيل من اسم وصورة وغير ذلك، وبسبب تكتّم قوات المعارضة المسلحة في بعض الأحيان لأسباب أمنية أو غير ذلك، وبالتالي فإن ما يتم تسجيله هو أقل بكثير مما هو عليه الحال.

- الضحايا من قوات النظام السوري أو تنظيم داعش: يكاد يكون من شبه المستحيل الوصول إلى معلومات عن هذا النوع من الضحايا ونسبة الخطأ مرتفعة جداً، لعدم وجود منهجية في توثيق مثل هذا النوع؛ لأن الحكومة السورية وتنظيم داعش لا ينشران أو يُصرّحان أو يُسجلان ضحاياهم، ومن وجهة نظرنا تدخل الإحصائيات الصادرة عن بعض الجهات لهذا النوع من الضحايا في خانة الإحصائيات الوهمية التي لا يوجد لها داتا حقيقية.

وبناء على ذلك فإننا سنكتفي بالإشارة إلى الضحايا المدنيين الذين يقتلون من قبل الأطراف كافة، وعقد مقارنات بينهم. نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.



ثانياً: تفاصيل التقرير:

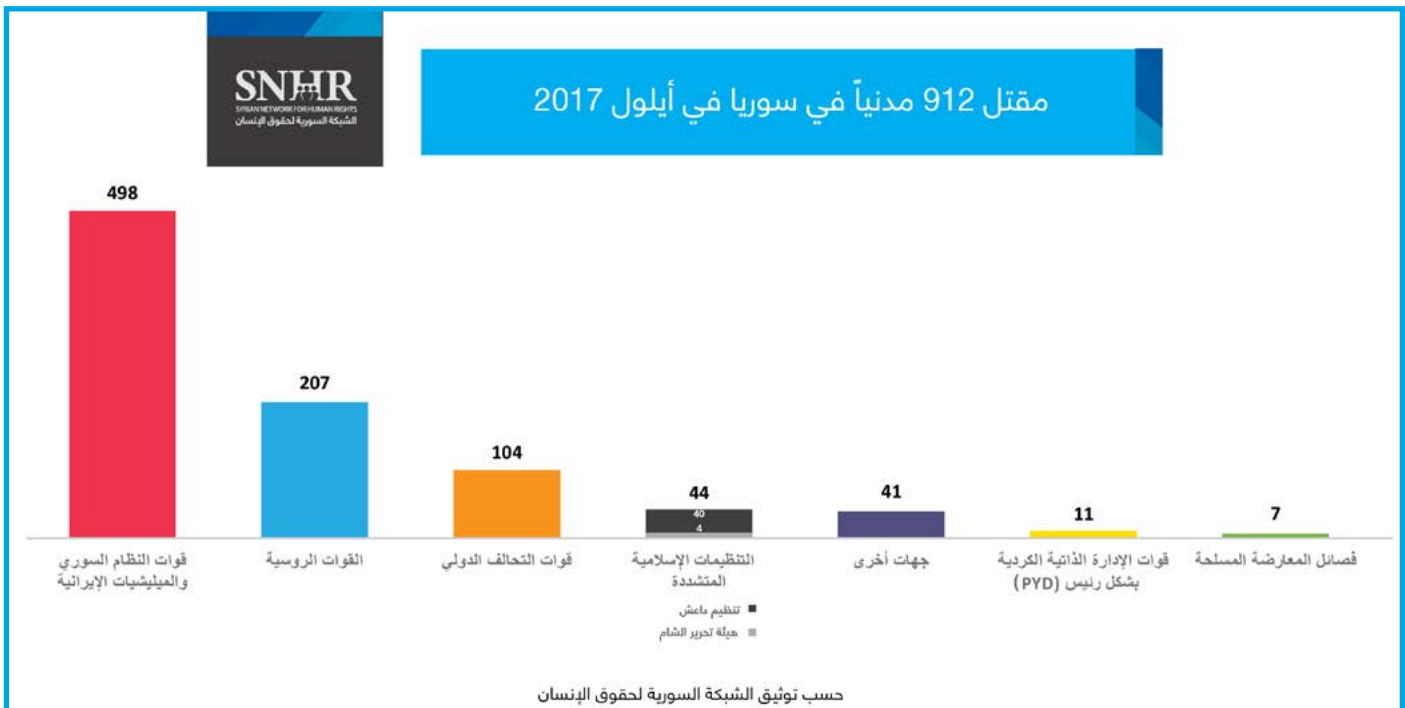
ألف: حصيلة الضحايا المدنيين في عام 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2017 حتى تشرين الأول من العام ذاته مقتل 8115 مدنياً على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا.



باء: حصيلة الضحايا المدنيين في أيلول 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول 2017 مقتل 912 مدنياً على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا.

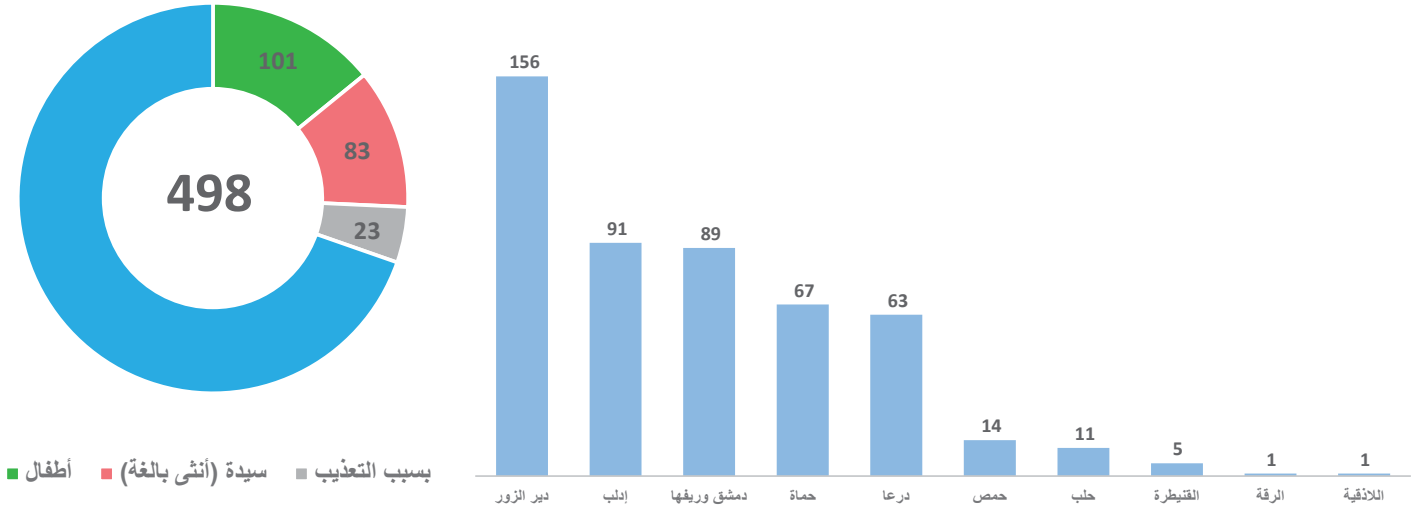


تتوزع حصيلة القتلى حسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 498 مدنياً، على يد قوات النظام السوري، بينهم 101 طفلاً (بمعدل 4 أطفال يومياً)، كما أن من بين الضحايا 83 سيدة (أنثى بالغة)، و23 قتلوا بسبب التعذيب بينهم سيدتان.

توزعت حصيلة الضحايا على المحافظات على النحو التالي:



باء: القوات الروسية:

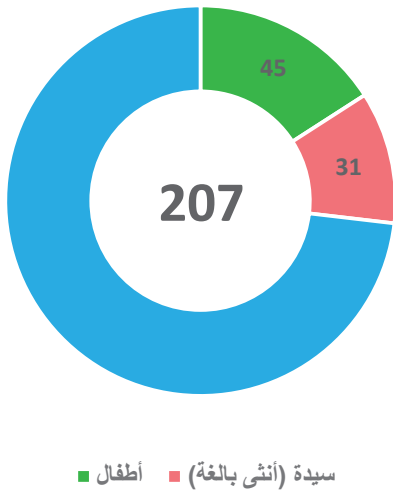
سجلنا مقتل 207 مدنياً، بينهم 45 طفلاً، و31 سيدة، نتيجة قصف قوات نعتقد أنها روسية، توزعت حسب المحافظات

على النحو التالي:

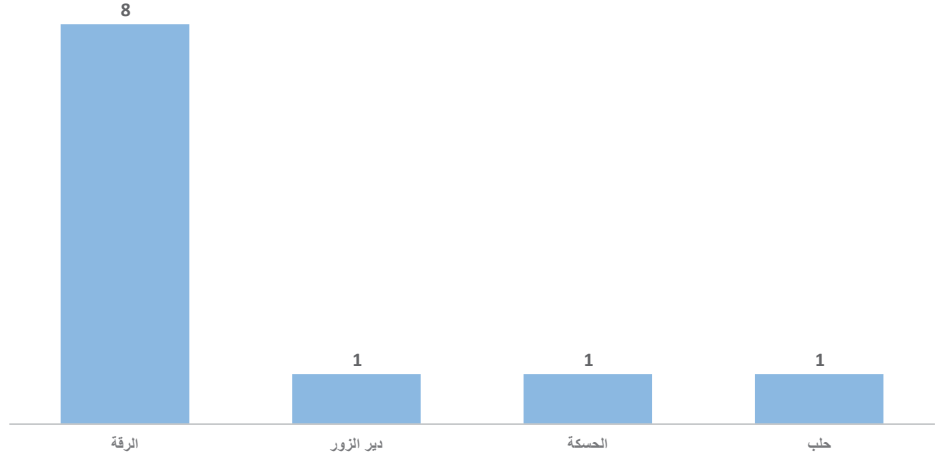
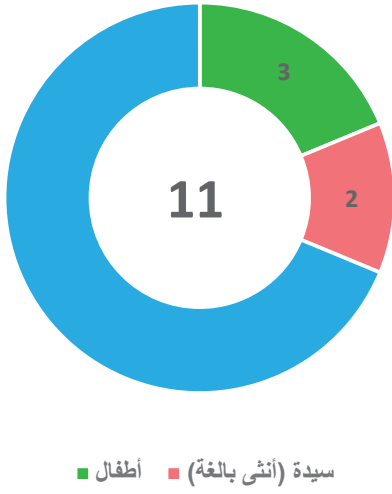
إدلب: 128

دير الزور: 62

حلب: 17

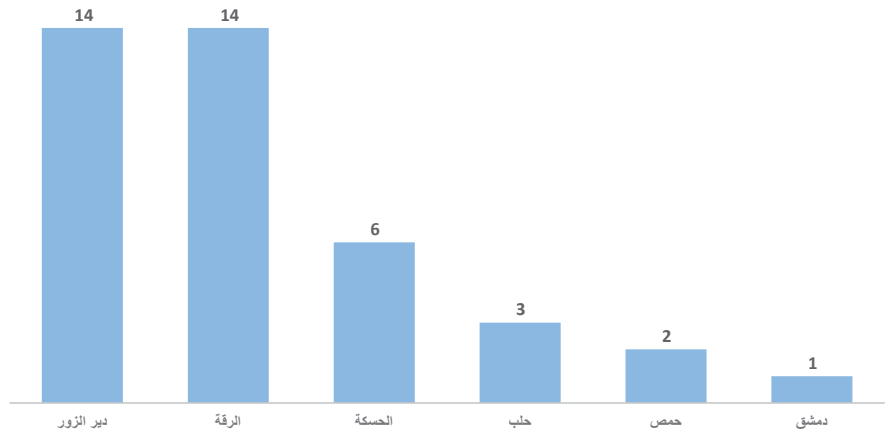
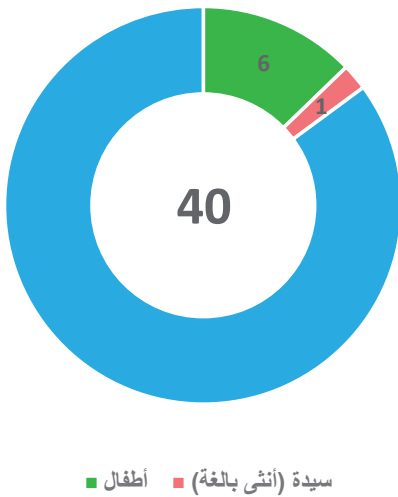


تاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):
قتلت 11 مدنياً، بينهم 3 أطفالاً، و 2 سيدة، توزعوا حسب المحافظات:



ثاء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

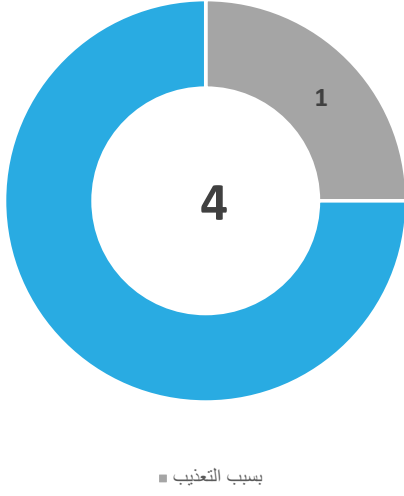
قتلت 44 مدنياً، بينهم 6 أطفالاً، و 1 سيدة، و 1 بسبب التعذيب يتوزعون على النحو التالي:
• تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): قتل 40 مدنياً، بينهم 6 أطفالاً، و 1 سيدة.
توزعوا حسب المحافظات:



• هيئة تحرير الشام (تحالف بين جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): قتل 4 مدنياً، بينهم

1 بسبب التعذيب، توزعوا حسب المحافظات:

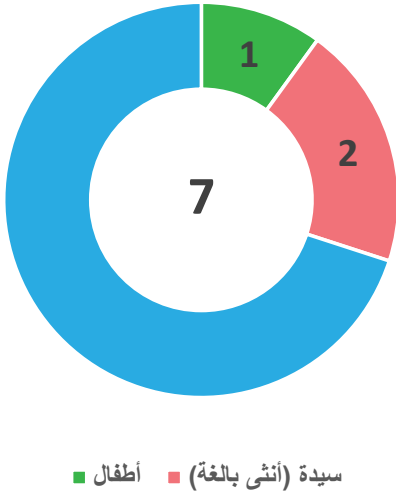
إدلب: 3، حلب: 1



جيم: فصائل المعارضة المسلحة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 7 مدنياً، بينهم 1 طفلاً، و2 سيدة، توزعوا حسب المحافظات:

ريف دمشق: 4، اللاذقية: 2، حلب: 1



snhr

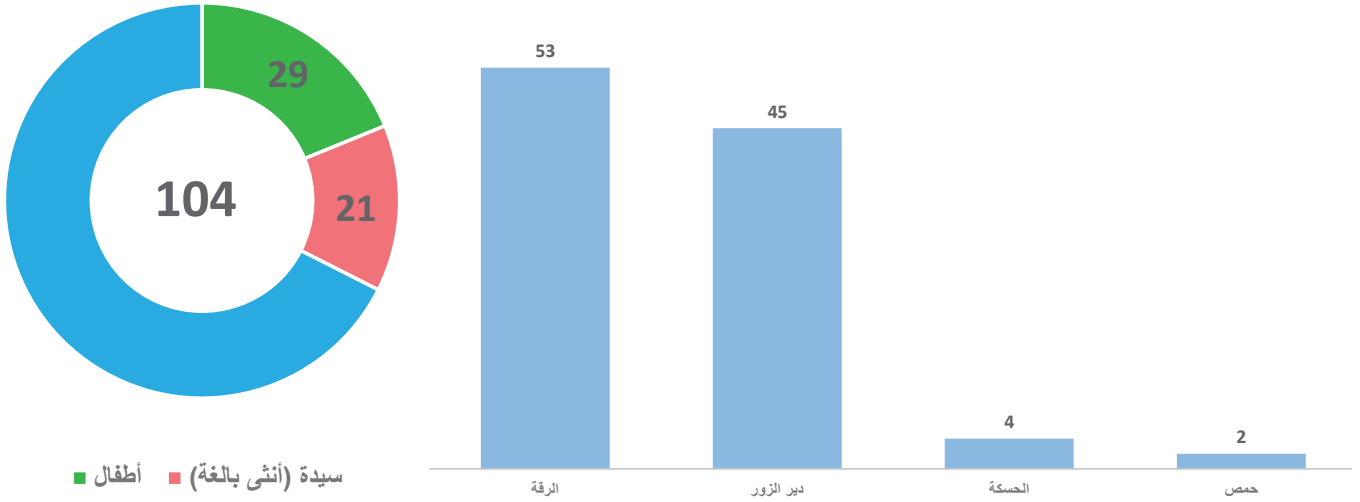


info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

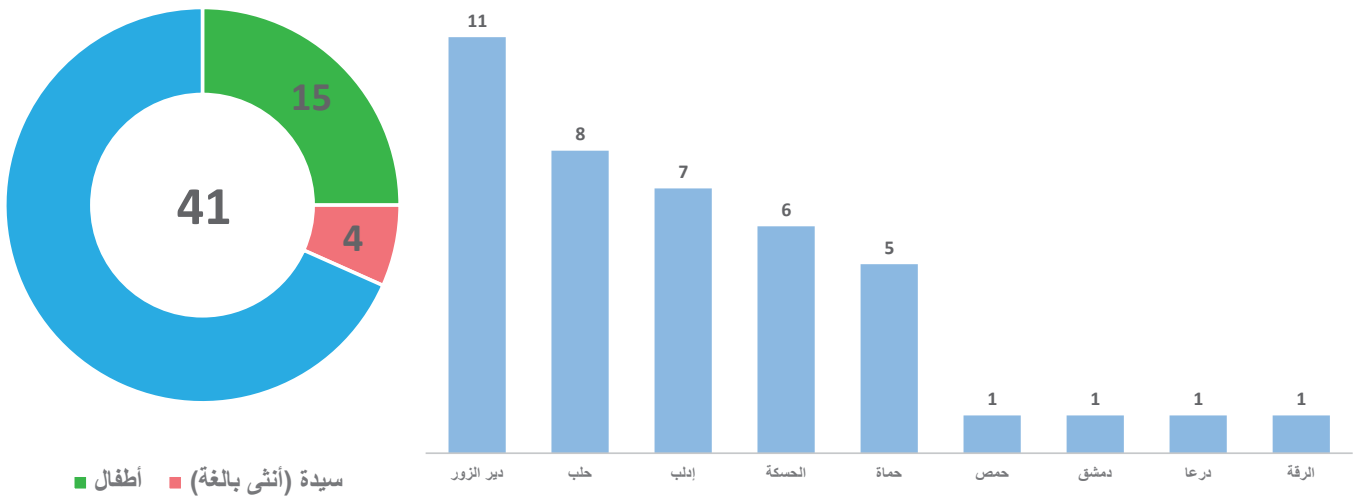
حاء: قوات التحالف الدولي:

سجلنا مقتل 104 مدنياً، بينهم 29 طفلاً، و 21 سيدة نتيجة قصف طيران قوات التحالف الدولي، توزعوا حسب المحافظات:



حاء: جهات أخرى:

سجلنا مقتل 41 مدنياً، بينهم 15 طفلاً، و 4 سيدة من قبل جهات أخرى. تشمل ضحايا هذه الجهات ضحايا التفجيرات التي لم نحدّد مرتكبيها، مصادر نيران مجهولة، ألغام مجهولة المصدر، الغرق، إضافة إلى ضحايا النيران وحوادث القصف العشوائي للقوات التركية البرية والجوية، والضحايا بنيران القوات الأردنية واللبنانية. يتوزعون حسب المحافظات على النحو التالي:



نحُبُّ أن نُشير إلى أن هذا ما تمكَّننا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونُشير أيضاً إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطوير البلديات والقرى وقطع الاتصالات، كما يحصل في الآونة الأخيرة في محافظتي الرقة ودير الزور اللتان تخضعان لحملة عسكرية شرسة من قبل قوات سوريا الديمقراطية مدعومة من قوات التحالف الدولي ومن قِبَل قوات الحلف السوري الروسي في ظل حصار خانق للمدنيين من قبل تنظيم داعش في مناطق سيطرته؛ ما يُرشِّح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن قوات الحلف السوري الروسي انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. وتُشير الأدلة والبراهين وفق مئات من روايات شهود العيان إلى أن ما لا يقل عن 90 % من الهجمات الواسعة والفردية وُجِّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية. هذا كله يُخالف ادعاءات الحكومة السورية والنظام الروسي بأنها تقاوم "القاعدة والإرهابيين". وتُشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. وقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.
2. ارتكبت قوات الإدارة الذاتية جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
3. ارتكبت التنظيمات الإسلامية المتشددة أيضاً جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
4. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
5. ارتكبت قوات التحالف الدولي جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.

إدانة وتحميل المسؤولية:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجزُّ خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينصُّ على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.



كما يُعتبر النظام الروسي وجميع الميليشيات الشيعية، وتنظيم داعش جهات أجنبية مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور أكثر من عام على القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، التي تسبب التدمير والقتل اليومي.
- الضغط على الدول الداعمة للقوات الحكومية كروسيا وإيران ولبنان من أجل إيقاف عمليات التزويد بالأسلحة والخبرات بعد أن ثبت تورطها بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وأيضاً الدول والأفراد التي تزود الجماعات المتشددة وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وبعض فصائل المعارضة المسلحة.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

إلى الطرف الضامن الروسي:

- يتوجب ردع النظام السوري عن إفشال اتفاقيات خفض التّصعيد، وعدا ذلك فسوف يُقرأ على أنه مجرد تبادل أدوار بين النظام الروسي من جهة والحلف السوري/ الإيراني من جهة ثانية.

- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 76 ألف محتفٍ لدى النظام السوري.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

